بفعل السياق الموضوعي الذي اشتمل التركيب، حيث لم يذكر ما يجعل القضية قضية توحيد وشرك، سواءً من ذكر أهلهما أو مصير أهلهما كما في السياق الأول، بل ذكر قبله مباشرة، صريح اللفظ الدال على العمل قول الله تعالى: ﴿**إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون**﴾[1]، وتتمته قوله: ﴿**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون**﴾.

فالمجازاة هنا عن الأعمال لا العقائد، والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا يختلفون عن الذين كذبوا بآيات الله ولم يكونوا بها موقنين في السياق الأول الذي فسر فيه الحسنة والسيئة على معنيي التوحيد والشرك.

وجزاء الحسنة في الوجه السادس عشرُ أمثالها، بينما كان جزاؤها في الوجه الأوّل الأمن من الفزع يوم القيامة، على حين كان جزاء السيئة مثلها في الوجه السادس وجزاء السيئة الانكباب على الوجوه في النار، في السياق الأوّل والسيئة التي تجزى بالنار، تختلف بالتأكيد عن السيئة التي تجزى بسيئة مثلها.

ويمكننا أن نعتبر توجيه المفسرين النصوص في هذا المثال مثالاً لدور السياق في تخصيص العام، الذي ذكره ابن القيم ومثلنا به في ثالث فصول الباب الأول من الدراسة فقد أدى اتساع نطاق دلالة اللفظين بما تتضمنه من عموم الإشارة إلى الاستحسان والاستياء ـ أي من الرضا عن الموصوف بهما أو السخط عليه ـ إلى إمكان تأويلهما في كل سياق بما يتناسب في كل سياق مع موضوعه، تأويلاً كان يمكن أحيانًا الاستغناء عنه للإبقاء على فاعلية واسعة المدى للفظ، في دلالته على محتملات، لا يبقي عليها تخصيصه بأحد هذه المحتملات دون الجميع.

والسياق الذي يعطينا الإشارات اللفظية والمعنوية إلى المعاني، هو نفسه لا يفرض علينا في كثير من الأحيان أن نلتزم بما يشير إليه، بل يفتح لنا الآفاق فنستلهم الألفاظ ونستمد من طاقاتها طاقات معنوية وفكرية، يضن بها التضييق والتخصيص.

والإبقاء على وجوه الدلالة دون تقييد أو تعميم، حالة من حالات أداء السياق دوره، فهو أحيانًا يضيق علينا ويملي معنى دون غيره، وأحيانًا يفرض السياق العام علينا أن نبحث عن دلالة قطعية لآية حكمٍ أو آية تروي قصةً معروفة الأحداث.

---

(١) الأنعام: ١٥٩ ـ ١٦٠.